النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية

دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية

في الفترة من 1965 إلى 1990

فايز بن إبراهيم الحبيب
قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود - الرياض

مقدمة

أثبتت التطورات التي حدثت في غالبية الدول النامية أنه بالرغم من المجهودات التي بُذلت في هذه الدول خلال عقود التنمية الماضية، منذ الخمسينيات لتقليل حدة الفقر إلا أن مستوى الفقر بها مازال يتزايد نتيجة لعدة عوامل، يأتي في مقدمتها سوء توزيع الدخل السائد في هذه الدول؛ فقد جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1992:

«إن المهمة الأولى للتنمية هي القضاء على الفقر، وقد أُحرِز تقدم كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ إذ زاد معدل استهلاك الفرد في البلدان النامية بنسبة 70 في المائة بالقيمة الحقيقية، وارتفع متوسط العمر المتوقع من 51 عاماً إلى 63 عاماً، ووصلت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 89 في المائة، ولو وزعت هذه المكاسب توزيعاً متساوياً لأمكن القضاء على قدر كبير من الفقر في العالم. ورغم ذلك فإن خُمس البشر مازالوا يعيشون في فقر مدقع... وقد زادت أعداد الفقراء بما يكاد يساوي معدل نمو السكان خلال هذه الفترة، بما يزيد قليلاً عن مليار نسمة في عام 1985 إلى أكثر من 1.1 مليار في عام 1990» (البنك الدولي، 46:1992).

وقد شُغِل الفكر الاقتصادي منذ عصر الكلاسيكيين إلى عهد قريب بالتركيز على النمو الاقتصادي (أي نمو الناتج القومي) بحجة أن تحقيق النمو الاقتصادي كفيل بتحقيق مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع، مع التسليم بأنه لن يتم ذلك إلا في المدى الطويل؛ حيث إن التنمية الاقتصادية (التغيرات الهيكلية التي يمثل نمو الناتج القومي أحد عناصرها) في مراحلها الأولى لابد أن تمر بعدم عدالة في توزيع الدخل؛ حيث يكون التوزيع لصالح الطبقات الثرية (الطبقة الرأسمالية) لأنها الأقدر على الادخار، ومن ثم الاستثمار الذي هو أساس تكوين رأس المال، ولما كان توفير رأس المال هو الشرط الأساسي والضروري لتحقيق التنمية[1]، فإن هذا الوضع يعتبر أمراً مرغوباً فيه، وفي المراحل المتقدمة من التنمية سوف تبدأ عملية تحقق العدالة في التوزيع تأخذ مجراها، بحيث تشمل الطبقات الفقيرة، فتعمهم ثمار التنمية فيما يسمى بالانسياب إلى أسفل Trickle-down effect. وقد أشار (Kuznets) في دراسة أجراها بهذا الشأن إلى أن سوء التوزيع سيبدأ في الانخفاض عندما يصل الدخل إلى 600 دولار بأسعار عام 1973. وصوَّر العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبين سوء توزيع الدخل على شكل ∩ (أي مقلوب الحرف اللاتيني ∪) بمعنى أنه مع تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي سيتزايد سوء التوزيع في البداية، ويصل إلى حد أقصى، ثم يتناقص مع زيادة الدخل الفردي عند الحد الذي أشرنا إليه (Kuznets, 1955). وقد تبنى الكثير من الاقتصاديين والمخططين هذا الاتجاه، وكانت النتيجة أن الكثير من الدول النامية استطاعت أن ترفع معدل نمو الدخل، بل وتُضاعِف من مستوى الدخل الفردي في فترة قصيرة، ولكنها لم تنجح في تقليل الفجوة بين مستويات دخول الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة. بل إن ما حدث هو العكس من ذلك، وهو ازدياد الطبقات الغنية غنىً، وازدياد الطبقات الفقيرة فقراً، وهكذا ازدهر الفقر في ظل الثروة، وكما قال أحد الاقتصاديين، فقد ثبت أنه بقدر تزايد معدل البطالة مع النمو في الدول النامية فَقَدْ فشلت مصانع الحديد والصلب في تحسين مستوى التغذية، وباختصار فإن أثر الانسياب إلى أسفل للنمو الاقتصادي في الدول النامية ما هو إلا خداع (Braun, 1990: 55-56). وهذا مما يؤكد أن حقيقة توقعات (Kuznets) بالنسبة للدول المتقدمة لم تتحقق بالنسبة للدول النامية.

ولأهمية موضوع تقليص الفقر في العالم فقد أفرد البنك الدولي تقريره السنوي لعام 1990 لمناقشة وتحليل موضوع الفقر من جوانبه المختلفة. وفي بحثنا

هذا نركز على دراسة حالة أربع من الدول النامية، وهي إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، وهي من الدول الإسلامية، تقع اثنتان منها ضمن الدول النامية منخفضة الدخل وهما إندونيسيا وباكستان. وتقع الثالثة ضمن الدول النامية متوسطة الدخل المنخفض وهي المغرب. وتقع ماليزيا ضمن الدول النامية متوسطة الدخل المرتفع. وسوف يتكون البحث من أربعة أجزاء، حيث نستعرض بعد هذه المقدمة في الجزء الأول التنمية والفقر بين النظرية وواقع الدول النامية، وفي الجزء الثاني نتناول سياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر، وهذا الجزء يتناول موضوعين؛ **الأول**: إعادة توزيع الدخل من خلال النمو الاقتصادي، **والثاني**: استراتيجية الهجوم المباشر على الفقر من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي الجزء الثالث نستعرض حالات الدول محل الدراسة وهي إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، في الفترة (1965-1990) من خلال بعض المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، لمعرفة مدى نجاح تلك الدول في صراعها مع التنمية، خاصة في مجال توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، ومن ثم تقليل انتشار الفقر في مجتمعاتها، وقد جرى اختيار هذه الدول لتوافر بيانات عنها، ولكونها تمثل في مجموعها أكبر عدد من السكان في العالم الإسلامي، حيث وصل عدد سكانها 341 مليون نسمة في عام 1992، تمثل 40 في المائة من عدد سكان الدول الإسلامية في ذلك العام. وفي الجزء الرابع نقدم خلاصة البحث.

التنمية والفقر:

يمثل نمط توزيع الدخل في أي مجتمع مؤشراً هاماً من مؤشرات الأوضاع المعيشية النسبية لفئات المجتمع المختلفة، وقد أشارت الدراسات الميدانية العديدة[2] – التي أُجرِيت عن توزيع الدخل في الدول النامية – إلى انتشار سوء التوزيع؛ حيث يستحوذ 20 في المائة من السكان الأثرياء على نصيب يتراوح مابين 40 و 60 في المائة من إجمالي الدخل. وهذا يدلل على تدني المستوى النسبي للمعيشة بين الطبقات الدنيا التي تمثل 40 في المائة من السكان وهذه الفئة ذات المستوى المعيشي المرتفع.

ويعتبر الفقر ذاته أمراً نسبياً، ولكنّ له أبعاداً وجوانب كثيرة؛ من أهمها: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وفقدان المنزلة الاجتماعية والسياسية. ولذا فإن مفهومه

وطرق قياسه تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر. فَمَن يُعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنياً في إحدى الدول الأفريقية أو الآسيوية، وبالمنطق نفسه فإن الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية يتحصلون على دخول مرتفعة مقارنة بالأفراد في معظم الدول النامية، ومع ذلك يوجد فقراء في الولايات المتحدة الأمريكية وأغنياء في الدول النامية. كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين سنة مضت (حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت) قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في فقر مدقع. والتساؤل إذن هو: مَن الفقراء؟ وهل يمكن تصنيف الفقراء تصنيفاً عالمياً؟

يُعَرِّف البعض الفقر بأنه شعور نفسي لدى بعض الفئات من الأفراد أو العائلات في أي مجتمع لما ينظرون إليه من حرمان، مقارنة بالطبقات الغنية الأخرى بالمجتمع، أي أن الفقراء هم المحرومون مما يتمتع به غيرهم الذين يعتبرون جزءاً منهم. وتبعاً لهذا التعريف فإن الفقراء يوجدون داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وضمن فئات المجتمع المختلفة، وتبعا لهذا التعريف لايخلو مجتمع من الفقراء، والفقر في هذه الحالة يسمى بالفقر النسبي، وهذا النوع من الفقر النسبي هو ما تفرزه عدم المساواة في التوزيع (البنك الدولي، 41:1990).

إلا أن هناك مايسمى بالفقر المطلق، وهذا النوع من الفقر هوالذي ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان. ويُعَرِّف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر «بأنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة». كما وضع البنك رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك ومستوى المعيشة، هذان الرقمان أحدهما حد الفقر لكل بلد على حدة، والثاني رقم قياسي عالمي يتيح المقارنة بين البلدان. وَوَضعَ للرقم العالمي حداً أدنى للدخل 275 دولاراً للفرد سنويا، وهو ما سماه البنك بالفقر المدقع، وحدا أعلى 370 دولاراً للفرد سنوياً وهم الفقراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقر المدقع مستقل عن مستوى الدخل الفردي السائد في المجتمع. فلا غرابة أن نجد جزءاً من السكان في الولايات المتحدة - بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها - يعيشون في فقر مدقع.

وباستخدام الحد الأعلى للفقر 370 دولاراً فإن ما يقدر بـ 1115 مليون نسمة في البلدان النامية كانوا في فقر في عام 1985، ويمثلون حوالي ثلث جملة عدد

سكان العالم النامي، ومن هؤلاء 630 مليون، يمثلون 18 في المائة من جملة سكان العالم النامي، كانوا في فقر مدقع؛ إذ يقل استهلاكهم السنوي عن 275 دولاراً، وهو الحد الأدنى للفقر (البنك الدولي، 1990 :41). وبتطبيق هذا الحد العالمي وجد أن الفقر يبلغ أقصاه في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ويشمل نحو نصف العدد الإجمالي للسكان، مقابل 20 في المائة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما هو واضح من الجدول رقم(1).

جدول رقم (1)

الفقر والمؤشرات الاجتماعية في الدول النامية، 1985

مجموعات الدول	الفقر				المؤشرات الاجتماعية		
	الفقراء المدقعون		الفقراء (ومنهم المدقعون)		معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف)	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	القبول الصافي بالتعليم الابتدائي ٪
	العدد بالمليون	نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان ٪	العدد بالمليون	نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان ٪			
أفريقيا جنوب الصحراء	120	30	180	47	196	50	56
شرق آسيا	120	9	280	20	96	67	96
الصين	80	8	210	20	58	69	93
جنوب آسيا	300	29	520	51	172	56	74
الهند	250	33	420	55	199	57	81
أوربا الشرقية	3	4	6	8	23	71	90
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	40	21	60	31	148	61	75
أمريكا اللاتينية والكاريبي	50	12	70	19	75	66	92
إجمالي البلدان النامية	633	18	1116	33	121	62	83

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، ص 45، ملاحظة: إن حد الفقر بدولارات تعادل القوة الشرائية في عام 1985 هو 275 دولاراً في السنة للفرد من الفقراء المدقعين و 370 دولاراً في السنة للفرد من الفقراء.

ويتبين لنا من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الترابط بين انتشار الفقر وبين المؤشرات الاجتماعية، كمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر المتوقع عند الولادة (سنوات) والقبول الصافي بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية). فيلاحظ أن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا يَتَّسِمان بانخفاض المؤشرات الاجتماعية. ففي أفريقيا نلاحظ انخفاض المؤشرات الاجتماعية للعمر المتوقع عند المولد، ومعدلات القبول بالمدارس الابتدائية، وارتفاع معدل وفيات الأطفال إلى الحد الذي يثير الفزع. كما توضح البيانات أيضاً أن أكثر من نصف سكان الهند فقراء، بينما يمثل الفقراء في الصين 20 في المائة، وهو إن كان يمثل أعداداً كبيرة إلا أنه نسبة لعدد سكان الصين يعتبر أداء متميزاً للصين في هذا المجال.

وتشير دراسة البنك الدولي إلى أن الدول النامية قطعت شوطاً كبيراً خلال العشرين عاماً (1965-1985) في إحراز تقدم في بعض المؤشرات الاجتماعية، والتي يجب أن تساعد في تقليص الفقر، فقد ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك بدولارات عام 1985 من 590 دولاراً في عام 1965 إلى 985 دولاراً في عام 1985، كما ارتفع العمر المتوقع بمقدار 11، عاما من 51 سنة في عام 1965 إلى 62 سنة في عام 1985، ووصل صافي القيد بالمدارس الابتدائية إلى 84 في المائة في عام 1985 بينما كان 73 في المائة في عام 1965 (انظر الجدول رقم (2)).

جدول رقم (2)

التغيرات التي حدثت في المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية (1965-1985)

المؤشر	1965	1975	1985
نصيب الفرد من الاستهلاك (بدولارات 1985)	590	780	985
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	51	57	62
صافي القيد بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية من المجموعة العمرية)	73	74	84

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام 1990، ص 56.

إلا أننا نعود مرة أخرى ونشير إلى أن هذه المؤشرات تعبر عن متوسطات، ومن ثم فهي لاتعبر عن مدى عدالة توزيعها بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، ولذا فإن من المتوقع وجود اختلاف في النتائج بين المجتمعات النامية من حيث

قدرة كل مجتمع في تقليص الفقر، وذلك حسبما تستطيع هذه المجتمعات توفيره من زيادة في نصيب الطبقات الفقيرة من الخدمات الأساسية.

علاج الفقر في الدول النامية: السياسات والاستراتيجيات

هذا الوضع السائد في الدول النامية يعني أن هناك فئة كبيرة من أفراد المجتمع حرمهم الفقر من الاستفادة من مكاسب التقدم الاقتصادي الذي حدث في مواقع أخرى من مجتمعاتهم، وفي الوقت نفسه حُرِمت مجتمعاتهم من الاستفادة من جهودهم في الإسهام في التنمية. بعبارة أخرى. هؤلاء الفقراء محرومون من مكاسب التنمية، والمجتمع محروم أيضا من عنصر إنتاجي هام، يمكن أن يساهم بنصيب كبير في التنمية ورفع مستوى الدخل، ولذا يعتبر الفقر هدراً للموارد البشرية. فما السياسات العملية (وليست النظرية) التي تجعل هؤلاء الفقراء أكثر إنتاجية، لا أكثر اعتماداً على المجتمع؟ هل النمو الاقتصادي قادر على ذلك؟ لقد تبين من تجارب الدول النامية أن النمو الاقتصادي وحده لايسعه - رغم أهميته بل ولم يستطع- أن يساعد الفقراء، فهل النمو الاقتصادي مع عدالة التوزيع هو السياسة التي يجب اتباعها إذن؟ أم أن السياسة الناجحة هي الهجوم المباشر على الفقر عن طريق تلبية احتياجات الفقراء الأساسية، والتي تعمل على تعزيز مقدرة الفقراء على الانخراط في العمل المنتج.

وبالنسبة لتحقيق عدالة في توزيع الدخل في إطار النمو الاقتصادي فقد أثبتت تجارب كثير من الدول النامية فشل هذا الأسلوب؛ مثل البرازيل، وكما سنرى في حالة باكستان وماليزيا[3] حيث إن إعادة توزيع الدخل في الدول النامية يتوقف على عوامل عديدة، من أهمها: قدرة البلدان النامية على اتخاذ السياسات والتدابير للتغلب على نفوذ الطبقات الثرية التي تتحكم في القرارات والسياسات بأساليبها المختلفة لإبقاء تركز الثروة في أيديها. إن ما حدث في الدول المتقدمة الحالية من تخفيض سوء توزيع الدخل نسبيا مقارنة بالوضع في الدول النامية، لم يكن ليحدث لولا التطور الاجتماعي والسياسي الذي صاحب التطور الاقتصادي، الأمر الذي ساعد الحكومات في اتخاذ الكثير من القرارات مثل التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، وقوانين الحد من الاحتكارات، ودور نقابات العمال وغيرها. ولهذا فإن الكثير من الاقتصاديين وغيرهم يشككون في إمكانية

تحقيق عدالة في التوزيع مع النمو الاقتصادي بسبب تركز السلطة والثروة في يد الطبقة الثرية.

ويضيف محبوب الحق بالقول:

«إن المجتمعات الفقيرة تكون لديها عادة وسائل هزيلة للغاية لإعادة توزيع الدخل. كما أن النطاق الذي تغطيه الأنظمة المالية يكون بوجه عام محدوداً للغاية. وعندما يكون توزيع الدخل ضيقاً إلى أقصى حد، فإنه يكون من العسير تقييد توزيع الدخل من خلال الضرائب المباشرة.. إن تدفقات الدخل ليست مالية! بل تكون في شكل سلع مادية وخدمات، وهي تتأثر بالتوزيع الابتدائي للدخل. فإذا زاد دخل المجتمع في صورة مساكن فاخرة وسيارات، فكيف يمكنهم حقاً أن يحولوا هذا الدخل إلى مساكن قليلة التكلفة، وحافلات النقل العام، إلا عن طريق استيلاء الفقراء عليها استيلاءً مادياً، إن المؤسسات التي تخلق النمو ليست محايدة في توزيعه... ولذلك فإن الاستراتيجية الجديدة للتنمية يجب أن ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر من خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذاً على الجماهير». (الحق، 1977 :67-68)

ومن ثم فإنه من الأجدى مهاجمة الفقر مباشرة عن طريق تلبية احتياجات الفقراء الأساسية، بدلاً من انتظار قرارات وسياسات مشكوك في قدرتها على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. وهذا هو موضوع الجزء التالي الذي نتناول فيه سياسات معالجة الفقر في الدول النامية.

استراتيجية توفير الاحتياجات الأساسية:

إن تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مُمَثَّلاً في رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أو الفردي لا ينبغي أن يفهم على أنه لم يعد له أهمية كهدف من أهداف التنمية، ولكن السؤال هو ما دام أن تحقيق هذا الهدف لم يوفر أحوالاً معيشية ملائمة لغالبية السكان في الدول النامية فإن البحث عن أهداف أخرى لا بد أن يحتل الأولوية. هذه الأهداف يجب أن تركز على الهجوم المباشر على الفقر، كما يرى أنصار استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة (ستريتن،

ومحبوب الحق، وهكس، وغيرهم) تلك الاستراتيجية التي يتبناها أيضاً البنك الدولي، حسبما ورد في تقاريره السنوية الأخيرة عن التنمية في العالم، وفي الدراسات الميدانية المتعلقة بعلاج الفقر في الدول النامية[4]. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الهجوم المباشر على الفقر عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين يمثلون 40 في المائة من أفراد المجتمع، وذلك بدلاً من انتظار توفير ذلك عن طريق رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي ثبت من تجارب التنمية في الدول النامية أنه فشل في تحقيق ذلك، ومن ثم فإنه بدلاً من أن يكون النمو في الناتج القومي الإجمالي سبباً لتوفير الحاجات الأساسية في المدى الطويل يكون النمو الاقتصادي حسب هذا الاتجاه نتيجة، أي يتحقق النمو بعد القضاء على الفقر بتوفير الاحتياجات الأساسية، يقول محبوب الحق:

«علّمونا أن نعتني بناتجنا القومي الإجمالي، إذ إن ذلك سيعتني بالفقر، فدعونا نقلب ذلك ونعتني بالفقر أولا إذ إن الناتج القومي الإجمالي باستطاعته أن يعتني بنفسه، وذلك لأنه مجرد مجموع مريح - وليس حافزاً - للجهود البشرية» (الحق، 1977: 69).

والتساؤل الآن هو: ما الاحتياجات الأساسية؟ تُعَرِّف منظمة العمل الدولية (ILO) الحاجات الأساسية بأنها تحتوي على عنصرين؛ هما: (1) توفير حد أدنى من السلع للاستهلاك، والتي تضمن تغذية مناسبة وملبساً ومسكناً مناسباً، إضافة إلى بعض السلع الكهربائية، والأثاث. (2) توفير خدمات عامة ضرورية؛ مثل: توفير المياه، والصرف الصحي، والنقل، وخدمات الصحة، والتعليم. إضافة إلى هذه الحاجة المادية لا بد من توفر حد أدنى من المشاركة السياسية للجماعات الفقيرة المستهدفة (International Labor Office, 1976: 31).

هذه الحاجات وإن كانت تبدو واضحة من الناحية النظرية إلا أن الصعوبة فيها تكمن في قياس محتوياتها، بحيث يسهل تصنيفها للتوصل إلى قاعدة عامة وشاملة تنطبق على كل المجتمعات من ناحية، ولمعرفة مدى تلبيتها للحاجات الإنسانية من ناحية أخرى، لأنها كما نلاحظ ليست مجرد أشياء بدهية للبقاء على قيد الحياة، ولكنها قائمة متنوعة من الحاجات الإنسانية، التي يُتَوقَّع وجود اختلافات عليها ليست فقط بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر، بل وأيضاً بين الأفراد داخل المجتمع الواحد. فحاجات الأفراد تعتمد على الظروف المعيشية

المحيطة بمجتمعهم، كما تتكيف حسب الظروف الجغرافية، والطقس، والثقافة، والبيئة الاجتماعية، ومن ثم فمن الصعب تعريف مجموعة السلع التي توفر الحاجات الأساسية، وتقديرها على أساس معايير موضوعية. إلا أن ما يمكن عمله هو وضع قائمة بالحاجات الأساسية الضرورية للطبقات المستهدفة، ووضع سياسة لوضع هذه القائمة موضع التنفيذ، أي إنتاج وتوزيع مختلف أنواع هذه القائمة بحيث تحقق أكبر فائدة ممكنة للطبقات الأشد فقراً، أو التي هي في أمس الحاجة إليها. بمعنى آخر التوجه نحو تحسين الأحوال المعيشية للطبقات الفقيرة، فالطبقات الأقل فقراً، وهكذا. وهذا التوجه هو الذي يهدف إلى القضاء على الفقر بأقصر الطرق وهو ما يمكن تسميته بالأسلوب الأخلاقي لمعالجة مشكلات الطبقات الفقيرة في المجتمع (Sangmeister, 1983:93).

وكما يبدو لنا فإن تنفيذ هذه السياسات لا يتأتى من خلال آلية السوق، لأنه لا يوجد ضمان لوصول تلك الحاجات إلى مستحقيها، ومن ثم فلا بد من تدخل حكومي للتغلب على العقبات الإدارية والسياسية التي تحول دون استفادة الفئات الفقيرة من عائدات التنمية والنمو. هذا التدخل يمكن أن يتضمن بعض العناصر التالية[5] (Sangmeister, 1983: 94-95):

1 - التحويل المباشر للسلع الاستهلاكية والضرورية للفقراء، بما في ذلك التعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية.

2 - تقديم إعانات استثمار للطبقات الفقيرة المعدمة التي ليس لديها القدرة على إقامة مشروعات خاصة بها، وتسهيل حصولها على قروض ميسرة.

3 - إعادة توزيع رصيد رأس المال القائم في المجتمع، مثل توزيع ملكية الأراضي الزراعية.

ويرى المعارضون لهذا الاتجاه (توفير الاحتياجات الأساسية) أنه يوجد تضارب بين توفير الاحتياجات الأساسية وبين النمو الاقتصادي، لأن توفير الاحتياجات الأساسية يستلزم توجيه مجهودات التنمية - وعلى رأسها الاستثمارات - نحو هذه الاحتياجات، مما ينتج عنه حرمان قطاعات الاقتصاد الإنتاجية من الكثير من الموارد الاستثمارية التي تعمل على رفع معدل نمو الناتج القومي، فتؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وقد تؤدي - إذا استمرت الدول النامية في هذا الاتجاه - إلى عدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية نفسها. ويضيف المعارضون لذلك الاتجاه أيضاً أن من المشكلات التي تجابه توفير

الاحتياجات الأساسية هي ما تتطلبه من مصروفات تشغيل مرتفعة، يجب توفيرها من الميزانية السنوية للدول النامية التي هي أصلا في حالة عجز، مما يمثل عبئاً إضافيا كبيراً يؤدي إلى فشل سياسات توفير الاحتياجات الأساسية. علاوة على ذلك فإن وجود قُوىً معارضة لهذه السياسات ذات نفوذ قَويّ داخل الدول النامية ربما لا تسمح بانسياب هذه الاحتياجات الأساسية للفقراء، دون أن يكون لها نصيب منها، مما يجعل استفادة الفقراء من هذه الخدمات أمراً مشكوكاً فيه. وقد نبهت إلى هذه الشكوك دراساتٌ للبنك الدولي في بعض الدول النامية التي أفادت بوجود صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية لما يقرب من 20 في المائة من السكان إما لصعوبة الوصول إليهم، أو لسطو مجموعات خاصة في المجتمع على هذه الاحتياجات، خاصة في برامج المساعدات الغذائية، ، كما حدث في برامج القروض الائتمانية. كما توجد بعض المجموعات من السكان في أماكن يصعب الوصول إليها بالرغم من شدة الحاجة والفقر الذي يعيشون فيه (البنك الدولي، 1980: 16-18).

وتفيد الدراسات التي أجراها البنك أيضاً أن العقبات السياسية في بعض البلدان قد تحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وقد أمكن التَغلب عليها في بعض البلدان؛ مثل: مصر، وباكستان، وحتى وقت قريب في سريلانكا، بوضع برامج عامة لدعم السلع الغذائية، استفادت منها مجموعات أخرى بجانب المجموعة المستهدفة، وإلا لما أمكن إيصالها للفقراء (البنك الدولي، 18:1980).

ويرى أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية أنه ليس من الضروري أن يحدث توفير هذه الاحتياجات للفقراء على حساب النمو الاقتصادي داخل المجتمع.

ويقول Norman L. Hicks[6] أحد أقطاب هذا الاتجاه: إن تركيز التنمية على توفير الاحتياجات الأساسية ممثلة في الرعاية الصحية، وتحسين مستوى التغذية، وزيادة فرص التعليم لغالبية أفراد المجتمع من الفقراء، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والمسكن الصحي الملائم، والرعاية الاجتماعية، ومنح هؤلاء الفقراء حق تكافؤ الفرص في الوظائف، كل ذلك سوف يؤدي إلى تقليل الفقر. فهل هذه السياسات يمكن تحقيقها على حساب انخفاض النمو الاقتصادي (ممثلاً في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟) يجيب هكس على ذلك بقوله: إنه من الناحية النظرية ليس بالضرورة، أما من الناحية العملية فالتجارب «العملية» تفيد بأن النتائج متباينة وغير حاسمة فدول مثل

بورما، وكوبا، وسريلانكا، وتنزانيا حققت هذه الاستراتيجية على حساب انخفاض في معدل نمو الناتج، بينما دول مثل تايوان، وكوريا، وسنغافورة حققت عدالة في توزيع الدخول، وخفضت من مستوى الفقر، وحسّنت من الخدمات الاجتماعية، دون أن يؤثر ذلك على المعدلات المرتفعة للنمو في الناتج، التي حققتها في نفس الوقت. ويضيف هكس أن أسلوب الاحتياجات الأساسية يُحَوِّل الاهتمام من تحقيق هدف تعظيم الناتج إلى تقليل الفقر(Hicks, 1980:22) [7].

ويقول (Streeten, 1980:6):

إن الفكر الاقتصادي منذ الخمسينيات قد تأثر بكتابات آرثر لويس، وكوزنتس، وغيرهم، التي ركزت على النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الصناعي الحديث، وفي المناطق الحضرية، على أمل أن يعم الرخاء في النهاية جميع مناطق المجتمع، ومن ثَم تتوزع الفوائد على الفقراء، من خلال آلية السوق. وقد ثبت بعد مضي عقود التنمية في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات أن النمو الاقتصادي (أي نمو الناتج القومي) لم يكن إلا مؤشراً للتنمية، وكانت نتيجته إثراء الأغنياء على حساب الفقراء. لقد شاع القول بأن بناء التجهيزات وقيام الصناعات ولو أفادت الأغنياء في البداية فإن ذلك مرغوب فيه، لأنهم القادرون على الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج القومي، وهذا في النهاية سيكون لصالح الفقراء، سواء عن طريق قوى السوق، أو عن طريق التدخل الحكومي بواسطة الضرائب والسياسات المختلفة، التي تعمل على إعادة توزيع الدخل على الفقراء في المراحل المتقدمة من التنمية. إن توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والتغذية لم تنل الاهتمام اللازم من قبل الكثيرين، بالرغم من أهميتها لرفع إنتاجية العمل واستغلاله الاستغلال الأمثل؛ ذلك لأنهم يعتبرون أن هذه السلع في المجتمعات المتقدمة سلع استهلاكية ما عدا بعض مراحل التعليم، بينما هي في الدول النامية تساعد على زيادة الإنتاج، لأنها استثمار في القوى البشرية).

ويضيف ستريتن بقوله: لقد تحول الفكر الاقتصادي من البحث في علاج الثنائية والبطالة التي تسود المجتمعات النامية إلى البحث في أهمية تحقيق النمو مع عدالة في توزيع الدخل. ولكن التساؤلات التي تطرح نفسها هي: كيف يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي في سوء التوزيع والفقر؟ وكيف يؤثر كل من سوء التوزيع

والفقر في النمو الاقتصادي؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تعتمد على إجابة العديد من الأسئلة؛ من أهمها: ما المرحلة التي يمر بها الاقتصاد النامي؟ وما درجة سوء توزيع الدخل، ومدى عمق الفقر في المجتمع؟ وما استراتيجية التنمية التي سيتبعها؟ هل تبدأ بالصناعات الكبيرة التي تفضل المناطق الحضرية؟ أم أنها سوف تبدأ بالصناعات الصغيرة التي تنتشر لصالح المناطق الريفية؟ أيضاً ما السياسات الحكومية في هذا الشأن؟ والمحصلة النهائية من كل هذه التساؤلات: أيهما أنفع لعلاج الفقر؟ تقليل سوء توزيع الدخل عن طريق وضع سياسات إعادة التوزيع أو عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفقراء؟ (Streeten, 1980:7) يجيب على ذلك مؤيدو استراتيجية الاحتياجات الأساسية بالقول: إن تحقيق العدالة في التوزيع أمر مشكوك في تحقيقه، وحتى لو تحقق، فماذا يعني بالنسبة للفقراء؟ إن عملية إعادة التوزيع ربما لا تعني للفقراء أكثر من أنها تلبي رغبات مطالب نفسية وسيكولوجية، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى حاجات مادية؛ من تعليم، ورعاية صحية، ورعاية اجتماعية، ورفع مستوى تغذيتهم، وهذه كلها حاجات ملموسة ومحسوسة، ولها أثر مباشر على رفع إنتاجيتهم. أما في حالة إعادة التوزيع فقد تحدث زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بنسب معينة. ولكن هذه الدخول ربما لا تمكنهم من الحصول على احتياجاتهم الأساسية؛ إما لارتفاع أسعارها فوق قدراتهم، أو لقيام احتكارات تمنعهم من الانتفاع بها، أو لضعف مركز الفقراء الاجتماعي الذي لا يمكنهم من الاستفادة من خدمات مثل التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية التي تتمتع بها الطبقات الثرية.

ويقول Hollis B. Chenery، بالرغم من أن عدالة التوزيع تحتل مركزاً هاماً ضمن أولويات العمل السياسي في الدول النامية، إلا أنها في حالة التطبيق العملي لا تنال الحماس نفسه، بل إن الدراسات الميدانية تشير إلى أن ايرادات ومصروفات الحكومة تحابي الجماعات الغنية على حساب الجماعات الفقيرة (Chenery, 1980: 27).

ويشير أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية إلى عدم استخدام الدخل كمقياس للفقر، ويستبدلون به معايير مادية، تتمثل في تحقيق حد أدنى من التغذية، والصحة، والمسكن، والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما ينادون بأنه عند تقويم أي سياسة تنموية ناجحة يجب التركيز على مدى نجاحها في توفير هذه الاحتياجات للفقراء. ويشير البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام

1990 إلى أن أنجع استراتيجية لتقليل الفقر هي تلبية احتياجات الفقراء من هذه الاحتياجات الأساسية، لزيادة قدراتهم على الاندماج في القوى العاملة، وشغلهم للفرص الوظيفية التي يتيحها النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للفقراء من كبار السن والمعاقين الذين لا يتمكنون من العمل فلا بد أن تشملهم برامج خاصة لتلبية احتياجاتهم بحيث تكون مكملة لبرامج الاحتياجات الأساسية[8].

وعندما ننتقل من الآراء النظرية إلى الدراسات الميدانية للدول النامية لمعرفة مدى التزام الحكومات في تلك الدول بسياسات الهجوم المباشر على الفقر، ومدى التضارب بين تحقيق التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية، فإننا نستطلع دراسات البنك الدولي، حيث تشير هذه الدراسات إلى انقسام الدول النامية إلى ثلاثة أقسام: قسم منها استطاع تحقيق النمو الاقتصادي الكفء مع تقليل الفقر، وقسم ثان جاءت سياسته غير مبالية بتخفيض الفقر، والقسم الثالث جاء وسطاً بين القسمين الأول والثاني، حيث استخدم بعض سياسات تقليل الفقر وأهمل البعض. وهذا مما يدلل على أهمية الأولويات التي تضعها حكومات الدول لتحقيق التنمية والهجوم على الفقر (The World Bank Staff, 1991: 30).

أما من حيث تجارب الدول نحو تقليل مدى التضارب بين التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية فتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي على ست وثمانين دولة من الدول النامية إلى وجود علاقة ضعيفة ولكنها إيجابية بين متوسط دخل الفرد والعمر المتوقع عند الولادة[9] خلال الفترة ما بين عام 1960 و1973 «وعلى الرغم من أن هذه العلاقة هي علاقة ضعيفة فإنها تشير إلى أن الإتجاهات الجيدة في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية لا تتسبب في انخفاض معدلات النمو، إلا أنه من العسير القول بما إذا كان الإنجاز الجيد في هذه الحالة هو نتيجة لمستوى الدخل، والتغير الذي طرأ عليه أم أنه أحد أسبابه. ومن أجل التغلب على مشكلة السببية هذه حدث الربط بين نمو الإنتاج في الدول النامية في الفترة ما بين عامي 1960 و1973 والأمد المتوقع للحياة في عام 1960 أي عند بداية الفترة، وفي هذه الحالة أمكن التوصل إلى علاقة هامة وإيجابية بعد أن وضع في الاعتبار تأثير عوامل أخرى تؤثر على النمو مثل الاستثمارات والواردات» (البنك الدولي، 13:1980).

وتشير دراسات البنك إلى أنه في حالة سرى لانكا فإن بعض الدلائل تُظْهِر أن «تلبية الاحتياجات الأساسية - وخاصة عن طريق زيادة تعليم النساء واندماجهم

في القوى العاملة - تخفض من حجم العائلة، ولما كانت الوفيات تتركز بشدة بين الأطفال، ونظراً لأن الآباء يميلون إلى التعويض عن وفيات الرضع، فإن انخفاض معدلات الوفيات بين الرضع بخفض من حجم الأسر، مما يؤدي بعد فترة إلى انخفاض الخصوبة، وتباطؤ النمو السكاني. وبهذه الطريقة تساهم الجهود الناجحة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وفي زيادة معدل نمو متوسط الدخل» (البنك الدولي، 15:1980).

وتستخلص دراسات البنك الدولي التي أجريت في عدد من الدول ثلاثة دروس: «الدرس الأول هو أنه إذا ما اتبعت أهداف توزيع الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية بطريقة عقلانية فإنها لن تتسبب في أي تضحيات في النمو الاقتصادي، والدرس الثاني هو أنه يمكن تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات حتى في حالات انخفاض مستوى الدخل القومي. والدرس الثالث هو أن تلبية الاحتياجات الأساسية لا بد أن تسهم في خفض معدلات الخصوبة بدرجة كبيرة» (البنك الدولي، 15:1980).

الجزء الثالث: دراسة حالة إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب خلال الفترة (1965-1990)

على ضوء هذه الاعتبارات النظرية ونتائج الدراسات الميدانية بشأن التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في الدول النامية نتناول دراسة حالة كل من إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب خلال الفترة (1965-1990). وقد جاء اختيار هذه الدول بناء على توافر معلومات وإحصاءات عن توزيع الدخل فيها، وعدد الفقراء، والمتغيرات الاقتصادية، ومؤشرات الاحتياجات الأساسية، خلال فترة طويلة هي فترة (1965-1990). هذه البيانات والمعلومات سوف تمكننا من الوقوف على جهود تلك الدول في تحقيق التنمية، وفي الوقت نفسه يمكن الوقوف على جهودها في تقليل انتشار الفقر. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول الأربع هي - كما ذكرنا سابقا - ضمن الدول الإسلامية، حيث يعتبر تقليل الفقر بل والقضاء عليه من أهم ما تنادي به تعاليم الإسلام، بل إن الإسلام قد جعل مسؤولية مساعدة الفقراء والإنفاق عليهم مسؤولية فردية، كما جعلها مسؤولية جماعية، فضلًا عن أنها مسؤولية ولي الأمر، وهو ما تعارف عليه الفقهاء بشأن تولية الحاكم، الذي يشاركه في مسؤولياته العلماء والقضاة. والآيات القرآنية التي تحث على الصدقات

على الفقراء والمساكين كثيرة، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة. أي أن منهاج الإسلام لعلاج الفقر هو منهاج إيجابي يتمثل في الأساليب التالية:

1 - الأداء الاختياري من جانب المسلم وهو الأداء المتمثل في مساعدة فقراء المسلمين، كالصدقات، ووجوب صلة الرحم والأقارب، وما توجبه الأخوة الإسلامية الإيمانية، التي قال الله تعالى فيها: **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾** [الحجرات، آية ١٠] وقال الرسول ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (رواه الطبراني). وهذه الوسيلة وإن كانت تبدو اختيارية إلا أنها إجبارية في واقع الأمر، لأن المؤمن لا يكتمل إيمانه ولا يكون مؤمنا حقاً إلا بأداء هذه الواجبات. يقول الله تعالى: **﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسوله، أولئك سيرحمهم الله، إن الله عزيز حكيم﴾** [التوبة، آية ٧١].

2 - الأداء الإجباري مُمَثَّلاً في الزكاة، فقد نص القرآن الكريم على مصارفها الرئيسة في قوله سبحانه: **﴿إنما الصدقات للفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل﴾** [التوبة، آية ٦٠]. ويقول تعالى: **﴿قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون، والذين هم للزكاة فاعلون﴾** [المؤمنون، آية ١-٤]. ونشير هنا لبعض تجارب الدول الإسلامية في مجال تطبيق نظام الزكاة. ففي باكستان - إحدى الدول محل الدراسة - فُرِضَ قانون الزكاة والعشور في عام 1980، وجرى بموجبه فرض الزكاة على كل مواطن أو منشأة مسلمة في الباكستان، أو أي شركة يملك أغلبيتها مسلمون، وتُحصَّل على وعاء عريض، وهو يشتمل على الودائع الادخارية، وعلى كل الوثائق الادخارية، ولا يترك تقديرها لدافع الزكاة. بجانب ذلك يوجد أيضا نظام العشور، أي الزكاة على الأرض الزراعية، ونسبة الزكاة هنا هي 20 في المائة من الإنتاج الزراعي، ويترك لدافع الزكاة ربع قيمة الإنتاج. وفي السودان صدر قانون صندوق الزكاة في أبريل 1980، هذا الصندوق يقوم على أساس التطوع، وليس الإلزام، وتسهم الدولة في الصندوق، وتعين موظفيه. أما في الكويت فقد أنشأت دولة الكويت في عام 1982 بيت الزكاة كهيئة عامة، ذات ميزانية مستقلة، لها شخصية اعتبارية، وتخضع لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو كصندوق الزكاة في السودان، حيث إن أموال الزكاة تُقَدَّم لبيت

الزكاة طواعية من الأفراد، كما تُقَدِّم الدولة إعانة سنوية للبيت. أما في المملكة العربية السعودية فقد صدر الأمر الملكي في 1950/11/21 بتطبيق الزكاة بفئة 2.5 في المائة، وخفضت فئة الزكاة التي تجمعها الدولة إلى 1.25 في المائة، على أن يدفع الأفراد باقي الزكاة بأنفسهم لذويهم، إلا أنه جرى جمعها بالكامل منذ عام 1985. وتنطبق الزكاة على كل السعوديين الذين يملكون أصولاً تجب تزكيتها، ويعتبر وعاء الزكاة في المملكة وعاء عريضا، بالرغم من بعض التقليص الذي حدث في بعض الأوعية المفروضة عليها الزكاة[10].

3 - حث الإسلام الفقير القادر على العمل على أن يعمل، وأن يساعد في ذلك ولي الأمر، ليكون عضواً عاملاً في المجتمع، فيستفيد منه المجتمع، ويكفيه ذلك عن السؤال ومد اليد للغير. يقول ﷺ: «لأَنْ يأخذْ أحدكم أحبْلَهُ ثم يأتي الجبل، فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه» (رواه البخاري).

4 - قيام ولي الأمر بكفاية الفقراء من بيت مال المسلمين إذا لم تَكْفِ أموال الزكاة، كما يمكن لولي الأمر التدخل في أن يأخذ من أموال الأغنياء بقدر ما يحقق حاجات الفقراء، ولايُفْهَم من ذلك مصادرة أموال الأغنياء بحجة إنفاقها، أو استثمارها في المجتمع، كما يحدث في حالات «التأميم» العصريّ. ولكن القصد من الأخذ من أموال الأغنياء هنا هو سد حاجة الفقراء، لتحقيق التوازن والحياة الكريمة لأفراد المجتمع على مختلف فئاتهم؛ فتهنأ حياتهم، ويتفرغ كل من الفقير والغني لأداء ما كُلِّف به من عمارة الأرض، تقرباً إلى الله وإخلاصاً في عبادته.

5 - مايوجبه الإسلام من وسائل تعمل على مساعدة الفقراء والمساكين في المجتمع المسلم، ومنها الكفارات، والنَّذْر، والهِبَات، والوقف، وزكاة الفطر، وغير ذلك من أوجه الإنفاق في سبيل الله. يقول الله تعالى: ﴿**قل إن ربي يَبْسُطُ الرزق لمن يشاء من عباده، ويَقْدِرُ له، وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه، وهو خير الرازقين**﴾ (سبأ، آية ٣٩).

ما تقدم بنا هنا هو إعطاء فكرة مختصرة عن منهاج الإسلام في علاج الفقر[11] وليس الغرض بحث هذا المنهاج في الدول الأربع محل الدراسة؛ حيث إن قياس ذلك يحتاج إلى دراسات تطبيقية وتفصيلية لكل حالة، مما يخرج عن

نطاق البحث الحالي. هذا فضلاً عن محدودية المعلومات المتوافرة في هذا المجال، وهذا ما دلت عليه الدراسات القليلة التي أجريت عن بعض الدول في بحثها عن دور الزكاة مثلاً كأحد نظم التوزيع الإسلامية، في كل من سوريا لعام 1971، والسودان لعام 1982، مما أدى إلى الاعتماد في هذه الدراسات على بيانات تقديرية، لعدم توافر بيانات واقعية، حيث يتساءل الكاتب: «كم تبلغ حصيلة الزكاة في اقتصاد معاصر، لو أديت عن مختلف الأموال الظاهرة والباطنة التي تجب فيها؟». ويجيب على ذلك بالقول: «لم تتوافر لدينا تقديرات تفصيلية عن ذلك إلا لبلدين؛ هما سوريا والسودان... ولايصح علمياً تعميم نتائجها قبل تمحيص الافتراضات التي بنيت عليها، ومقارنتها بتقديرات مشابهة لبلاد أخرى»[12].

هذا بالنسبة لحصيلة الزكاة، أما بالنسبة للأثر التوزيعي الممكن للزكاة، ووسائل التوزيع الأخرى التي يقرها المنهاج الإسلامي، فلا تخضع لمعايير ثابتة، بل كلها تعتمد على افتراضات تختلف من مجتمع لآخر، وربما من كاتب لآخر، وهذا ليس مجالنا في البحث الحالي.

وقبل قيامنا بدراسة جهود الدول الأربع في مواجهة وعلاج الفقر في مجتمعاتها، نتناول في الفقرة التالية خصائصها الاقتصادية والديمغرافية.

1 - الخصائص الاقتصادية والديمغرافية للدول محل الدراسة:

تتسم الدول موضوع الدراسة بارتفاع في معدل النمو السكاني خلال الفترة (1965-1990) حيث يتراوح ما بين 2.2 في المائة في إندونيسيا، و 3.1 في المائة في الباكستان، (انظر الجدول رقم 3)، وتعتبر إندونيسيا الدولة الخامسة من حيث عدد السكان في العالم، وتمثل الباكستان الدولة العاشرة في العالم، ونتيجة لهذا المعدل المرتفع من النمو السكاني فإن نسبة صغار السن (حتى 14 سنة) في الهيكل السكاني تتراوح ما بين حوالي 36 في المائة في إندونيسيا، إلى 44 في المائة في باكستان، (الجدول رقم 3) مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة؛ حيث تمثل نسبة صغار السن في المتوسط 20.5 في المائة في عام 1990 [13]. وهذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة في الدول موضوع الدراسة، مما يلقي عبئاً اقتصادياً على الطبقة العاملة، خاصة الفقيرة منها، إضافة إلى تزايد الإنفاق الحكومي لتوفير الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

جدول رقم(3):
عدد السكان، ومعدل النمو السكاني وهيكل أعمار السكان في إندونيسيا وباكستان وماليزيا والمغرب (1965-1990)

الدولة	السكان		معدل النمو السكاني	هيكل أعمار السكان (1990)	
	1965	1990	1990-1965 (٪)	حتى 14 سنة	64-15 سنة
إندونيسيا	105	178,2	2,2	35,8	60,3
باكستان	53	112,4	3,1	44,2	53,00
ماليزيا	9,5	17,9	2,5	38,3	58,1
المغرب	13,3	25,1	2,5	40,8	55,6

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1992 م.

أما من حيث الخصائص الاقتصادية فتعتبر الدول الأربع التي تشملها هذه الدراسة ضمن مجموعة الدول النامية. وحسب تصنيف البنك الدولي القائم على مستوى الدخل الفردي تأتي دولتان منها ضمن الدول النامية منخفضة الدخل، وهما باكستان حيث يصل مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي لعام 1990 بدولارات 1987م 350 دولاراً، وإندونيسيا 500 دولارا، أما المغرب وماليزيا فتعتبران ضمن الدول النامية متوسطة الدخل؛ حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في المغرب في عام 1990 بدولارات 1987م 820 دولاراً، وماليزيا 2230 دولاراً، انظر الجدول رقم (4). ومما يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) أن إندونيسيا استطاعت أن ترفع من نصيب الفرد من الناتج القومي من 160 دولاراً في المتوسط في عام 1965 إلى 500 دولار في عام 1990، أي أن متوسط دخل الفرد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال 25 سنة. بينما حققت ماليزيا زيادة بنسبة أقل بقليل من مرتين ونصفٍ خلال الفترة نفسها، أما باكستان فأحرزت زيادة متواضعة أقل من مرة ونصف، وحققت المغرب زيادة تقدر بمرة ونصف (انظر الجدول رقم 4).

جدول رقم (4):
نصيب الفرد من الناتج القومي
ومعدل نموه في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب (1965-1990)

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي بسعر دولارات 1987		عدد مرات الزيادة فيما بين 65 و 90	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي السنوي 1965-1990
	1965	1990		
إندونيسيا	160	500	3,1	4,5
باكستان	250	350	1,4	2,5
ماليزيا	950	2230	2,3	4,00
المغرب	540	820	1,5	2,3

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1992، جدول 1، 258-259. تم احتساب عدد مرات الزيادة بواسطة الكاتب.

وباستخدام معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي نلاحظ أن إندونيسيا وماليزيا حققتا معدلاً مرتفعاً خلال الفترة (1965-1990)؛ حيث وصل في إندونيسيا إلى 4.5 في المائة، وفي ماليزيا 4 في المائة. بينما حققت كل من باكستان والمغرب معدلاً يقدر بـ 2.5 و 2.3 في المائة على التوالي (الجدول رقم 4).

أما من حيث هيكل الناتج القومي فتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعي، مع ارتفاع نصيب كل من قطاعي الصناعة والخدمات، خلال الفترة (1965-1990) في كل الدول محل الدراسة. مع ملاحظة التحول السريع الذي حدث في اقتصاد إندونيسيا من الاعتماد على الزراعة التي كانت تمثل نصف الناتج المحلي في عام 1965م، وانخفضت إلى أقل من الربع في عام 1990 مع حدوث ارتفاع كبير في مساهمة القطاع الصناعي حيث ارتفع من 13 في المائة في عام 1965 إلى 40 في المائة في عام 1990.

جدول رقم (5):
هيكل الناتج القومي في إندونيسيا وباكستان وماليزيا والمغرب 1965-1990

الدولة	هيكل الناتج القومي: المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج (٪)					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1965	1990	1965	1990	1965	1990
إندونيسيا	51	22	13	40	36	38
باكستان	40	26	20	25	40	49
ماليزيا	28	..	25	..	47	..
المغرب	23	16	28	33	49	51

المصدر: **البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم**، 1992، جدول 3، ص 262.
(. .) غير متوفر.

وللتعرف على هيكل صادرات الدول محل الدراسة نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) تغيراً محلوظاً في هيكل صادرات الدول محل الدراسة لصالح السلع الصناعية، حتى بالنسبة لإندونيسيا، التي يتسم هيكل صادراتها بارتفاع نسبة صادرات الوقود والمعادن خلال الفترة (1970-1990) باعتبارها دولة مصدرة للبترول، إلا أن نصيب صادرات السلع الأولية الأخرى انخفض انخفاضا كبيرا لصالح الصناعات الأخرى، التي ارتفع نصيبها من 1 في المائة في عام 1970 إلى 39 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 1990. أما ماليزيا فقد حدث تغير ملحوظ في هيكل صادراتها من تركز الصادرات في السلع الأولية (63 في المائة عام 1970) إلى أقل من الربع في عام 1990، مع زيادة صادراتها من الآلات ومعدات النقل والصناعات الأخرى لتصل إلى 61 في المائة في عام 1990، بعدما كانت 8 في المائة فقط، في عام 1970، وقد جاء التغير الهيكلي نفسه لصالح السلع الصناعية من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) بالنسبة لكل من المغرب وباكستان.

جدول رقم (6):

هيكل الصادرات: النسبة المئوية للصادرات من السلع المختلفة في إجمالي الصادرات في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب (1970-1991)

الدولة	الوقود والمعادن		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		صناعات أخرى		منسوجات وملابس	
	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991
إندونيسيا	44	43	54	16	صفر	2	1	39	صفر	14
باكستان	2	1	41	26	صفر	صفر	57	72	47	60
ماليزيا	30	17	63	22	2	38	6	23	1	6
المغرب	33	20	57	29	صفر	3	9	48	4	20

ملحوظة: المنسوجات والملابس تمثل جزءاً من الصناعات الأخرى.

المصدر: The World Bank, World Development Report, 1993, Table 16, pp. 268-269

2 - انتشار الفقر في الدول محل الدراسة:

على ضوء هذه الخلفية عن الوضع الاقتصادي والديمغرافي للدول الأربع موضوع الدراسة نحاول تَلَمُّسَ بعض الدلائل، التي تساعدنا في معرفة ما حققته هذه الدول، بشأن الإقلال من الفقر، في عَقْدَي التنمية السبعينيات والثمانينيات، ولسوء الحظ فإنه من المستحيل - على ضوء نقص البيانات - التوصل إلى مانريده بدقة. إلا أن المتوفر من البيانات سوف يساعدنا في تلمس ما حدث بالنسبة للإقلال من الفقر، وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاجتماعية المقبولة عالمياً، وهي مؤشرات تعبر عن الاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، وما تحقق منها خلال الفترة التي جرت فيها الدراسة. وقبل الدخول في ذلك نتعرف في البداية على حجم الفقر، مقيساً بنسبة عدد الفقراء للسكان، ونمط توزيع الدخل في الدول الأربع: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب.

جدول رقم (7):
التغيرات في معدل انتشار الفقر في إندونيسيا والباكستان وماليزيا والمغرب

البلد والفترة	طول الفترة (سنوات)	النسبة المئوية للسكان التي تعيش دون حد الفقر		عدد الفقراء بالملايين	
		السنة الأولى	السنة الأخيرة	السنة الأولى	السنة الأخيرة
إندونيسيا (1970-1987)	17	58	17	67.9	30.00
باكستان (1962-1984)	22	54	23	26.5	21.3
ماليزيا (1973-1987)	14	37	15	4.1	2.2
المغرب (1970-1984)	14	43	34	6.6	7.4

ملحوظة: نطاق حدود الفقر معبراً عنه من زاوية نصيب عضو الأسرة من المصروفات بالدولار يبلغ نحو 300-400 دولار سنويا في عام 1985 فيما عدا ماليزيا 420دولاراً.
المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، ص 57.

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أنه حدث تحسن محلوظ في انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان فيما بين بداية الفترة تحت الدراسة ونهايتها. فإندونيسيا خفضت رقمها بنسبة 41 نقطة مئوية في 17 عاماً وباكستان 31 نقطة في 22 عاماً. أما المغرب فكانت أقل الدول تحقيقاً لانخفاض هذه النسبة حيث حققت 9 نقاط فقط خلال 14 عاماً، كما حققت إندونيسيا نجاحاً مماثلاً في تخفيض عدد الفقراء خلال نفس الفترة، (17 عاماً)، من حوالي 68 مليون نسمة إلى 30 مليون نسمة. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني المرتفع يتضح لنا مدى النجاح الذي أحرزته إندونيسيا في التقليل من عدد الفقراء. وتأتي ماليزيا في المرتبة الثانية بعد إندونيسيا؛ حيث استطاعت خلال 14 عاماً أن تقلل عدد الفقراء إلى حوالي النصف من 4.1 مليون نسمة في عام 1973 إلى 2.2 مليون نسمة في 1987. أما الباكستان؛ فجاء أداؤها متواضعا؛ حيث مازال حوالي ربع السكان يعيشون دون حد الفقر، بنهاية الفترة التي شملها المسح، أي عام 1984. أما بالنسبة للمغرب فنلاحظ ازدياد عدد الفقراء من 6.6 مليون نسمة في بداية المسح

(1970) إلى 7.4 مليون نسمة في عام 1984، وهي نهاية فترة المسح، وذلك بالرغم من انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي عادة ما يتركز في هذه الطبقات الفقيرة. لكن الملاحظ أن أداء المغرب كان أقل الدول الأربع في تقليل انتشار الفقر بين السكان؛ حيث مازال ثلث السكان يعيشون دون حد الفقر في نهاية الفترة، أي عام 1984.

وعلى ضوء هذه الأوضاع عن مدى انتشار الفقر بمقياس نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان في الدول محل الدراسة، نستعرض السياسات والإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول، للإقلال من انتشار الفقر. فنتناول نمط توزيع الدخل، وعدداً من المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة والتغذية، (العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل الأمية... الخ) ونبدأ بتفحص نمط توزيع الدخل.

الجدول رقم (8) يوضح نمط توزيع الدخل في الدول محل الدراسة، مع ذكر نمط توزيع الدخل في كل من البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين، بهدف المقارنة. وكما نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول أن أقرب الدول عدالة في التوزيع هي إندونيسيا، وهذا يدلل على أن من السياسات التي اتبعتها إندونيسيا في التقليل من انتشار الفقر - كما اتضح لنا من الجزء السابق - هو انتهاج سياسات إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا من السكان، فبعد أن كان نصيب هذه الطبقات - التي تمثل أدنى 40 في المائة - 17 في المائة من الدخل الكلي، خلال (15-20) سنة ماضية، تشير البيانات إلى أن نصيبها ارتفع إلى 42 في المائة من الدخل، حسب آخر تقدير حديث، أي عام 1990، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب فئة أعلى 10 في المائة من السكان، من 41 في المائة إلى 27 في المائة من الدخل في نفس الفترة، وهذا السجل من نمط توزيع الدخل يفوق في نسبة المساواة جميع الدول الواردة بالجدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متقدمة، ويفسر هذا التغير في نمط توزيع الدخل في إندونيسيا ما قامت به من سياسات اقتصادية، استفادت منها الطبقات الفقيرة، مثل سياسة المحافظة على استقرار أسعار الأراضي، وتوزيع الأراضي على المزارعين توزيعاً متساوياً نسبياً، واستفادة صغار الملاك من دخل الزراعة المرتفع[14]، كما أن إندونيسيا «اتبعت استراتيجية تضمنّت توفير التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، على نطاق

واسع، والدعم القومي للتنمية الريفية، وقد شجع هذا على النمو السريع القائم على الاستخدام المكثف للعمل، وهو النمو الذي زاد التحسن في توزيع الدخل» (والتون، 4:1990).

وتأتي المغرب بعد إندونيسيا من حيث اتباع سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، حيث انخفض نصيب فئة أعلى 20 في المائة من السكان، من 49 في المائة من الدخل، خلال (15-20) سنة ماضية، إلى 39 في المائة، حسب آخر تقدير، 1990، مع ارتفاع نصيب أدنى 40 في المائة من السكان، من 12 في المائة من الدخل، خلال (15-20) سنة ماضية إلى 23 في المائة، حسب آخر تقدير 1990، أما الباكستان فتمثل حالة من السكون والثبات في نمط توزيع الدخل على فئات السكان المختلفة، (انظر الجدول رقم 8). وهذا الوضع يقود إلى الاعتقاد بأن الباكستان لم تتبع سياسة إعادة توزيع الدخل كمنهج لتقليل إنتشار الفقر، بمعنى أن الباكستان اتبعت طرقا للتنمية لا تقوم على المساواة، بالرغم من نجاحها المتواضع في تخفيض نسبة عدد الفقراء لإجمالي عدد السكان (انظر الجدول رقم 7).

أما بالنسبة لماليزيا فيمثل نمط توزيع الدخل حالة من عدم المساواة، حيث لم يحدث إلا تحسن طفيف في هذا النمط، خلال العشرين سنة الماضية، فما زالت فئة أعلى 20 في المائة من السكان تحصل على نصف الدخل الكلي في عام 1990، وكان نصيبها من عشرين سنة مضت 56 في المائة، أما نصيب فئة أدنى 40 في المائة من السكان، فقد حقق ارتفاعاً يمثل ثلاث نقاط فقط، ليصل إلى 14 في المائة من الدخل عام 1990 مرتفعاً من مستوى منخفض، يمثل 11 في المائة من الدخل خلال عشرين سنة مضت (انظر الجدول رقم 8). وقد يفسر هذا الوضع في ماليزيا اتباعها سياسات اقتصادية خلال الفترة (1960-1987) أكثر انفتاحاً؛ حيث قامت بتخفيض الضرائب على الزراعة، وعلى صادرات المطاط[15]، وهذا من شأنه أن يزيد من دخول الطبقات المالكة الزراعية الكبيرة، وهي الطبقات الموسرة، وذلك على حساب الطبقات الفقيرة، بالرغم من التأثير الإيجابي الذي أحدثته هذه السياسات على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

جدول رقم (8):

نمط توزيع الدخل في اندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، مقارنة بالبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين

فئات الدخل	إندونيسيا			باكستان			ماليزيا			المغرب			البرازيل	أمريكا	الفلبين
	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	30 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	1982	1985	1990
نصيب أعلى 10 في المائة	-	41	27	30	27	31	-	40	35	-	-	25	46,2	25,0	32
نصيب أعلى 20 في المائة	-	52	41	45	42	46	-	56	51	-	49	39	62,6	41,9	48
نصيب أدنى 40 في المائة	-	17	42	18	21	19	-	11	14	-	12	23	8,1	15,7	15
نصيب أدنى 20 في المائة	-	7	21	6	8	8	-	4	5	-	4	10	2,4	4,7	6

المصدر: The World Bank, **Social Indicators of Development, 1991-1992,** Washington, D.C., 1992, The World Bank, **World Development Report,** 1992, Washington, D.C.

3 - تلبية الاحتياجات الأساسية:

لدراسة ما حققته الدول الأربع: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب من تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، خلال الفترة تحت الدراسة (1965-1990) نستخدم عدة مؤشرات تعبر عن تلك الاحتياجات، وهي مؤشرات تتعلق بالصحة، ومؤشرات تتعلق بالتعليم، ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الأساسية، التي يُعْتَمَد عليها في اختبار مدى التقدم الذي حدث في نوعية الحياة، فالعمر المتوقع عند الولادة يعكس التغير الذي حدث في كثير من المؤشرات، ومنها التعليم، والتغذية، ووفرة المسكن الصحي، وما يشتمل عليه من وفرة المياه الصالحة للشرب، ومرافق الصحة العامة. فكل هذه المؤشرات تؤثر بلا شك في العمر المتوقع أن يعيشه الفرد - بمشيئة الله - عند الولادة (Morawetz, 1977)، وهو المؤشر الذي نتناوله بداية في الفقرة التالية:

1 - **العمر المتوقع عند الولادة:** بتفحص التطور الذي حدث في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول (9) أنه قد حدث تحسن ملموس بنسبة تتراوح ما بين حوالي 13 بالمائة في ماليزيا إلى حوالي 32 في المائة في إندونيسيا، في الفترة (1970-1990) فقد ارتفع العمر المتوقع عند المولد في إندونيسيا، من (47 سنة) في عام 1970 إلى (62 سنة) في عام 1990 أي بزيادة 15 سنة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، وهي زيادة فاقت ما أحرزته الدول النامية ككل، (منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) انظر الجدول رقم (9). ويلي إندونيسيا المغرب، التي حققت ارتفاعاً في العمر المتوقع عند المولد بنسبة 19.1 في المائة، أي حوالي عشر سنوات خلال الفترة نفسها. أما الباكستان فكان أداؤها ضعيفاً؛ حيث - كما نلاحظ - أنها بدأت في عام 1970 بعمر متوقع عند المولد يفوق مثيله في إندونيسيا، ولكن الباكستان لم تصل إلى ما وصلت إليه إندونيسيا في عام 1990، حيث حققت 55.8 سنة مقارنة بما حققته إندونيسيا وهو (62 سنة). وتشير الدراسات إلى أن حكومة إندونيسيا بجانب اتباعها سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة - كما تبين لنا سابقاً - وكما لاحظنا في سجلها بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة وباقي المؤشرات التي سوف نستعرضها فيما بعد - أنها «قامت أثناء عملية تكيفها مع انخفاض عائدات النفط بتحويل خطة سنواتها الخمس في 1984 أولويات الميزانية الصحية

نحو الفقراء، وتلقى الطلب المحلي ومكافحة الأمراض والتغذية اعتمادات ميزانية أكبر، وأدى برنامج التعليم الابتدائي الناجح - الذي يستهدف الوصول بنسبة الالتحاق إلى 100 في المائة في العام 1987/1986- إلى تعزيز رأس المال البشري» (أدليون وليونيل ديمري، 43:1987).

جدول رقم (9):

مؤشرات الاحتياجات الأساسية في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب

1 - مؤشرات الصحة:

1 - 1 - العمر المتوقع عند الولادة	1970 (سنوات)	1990 (سنوات)	الزيادة فيما بين 1970 - 1990	
			(سنوات)	٪
إندونيسيا	47,0	62,0	15,0	31,9
باكستان	48,1	55,8	7,7	16,0
ماليزيا	62,0	70,0	8,0	12,9
المغرب	51,9	61,8	9,9	19,1
الدول النامية	53,1	63,0	9,9	18,6
الدول مرتفعة الدخل	71,6	77,0	5,4	7,5

1 - 2 - معدل وفيات الأطفال (لكل ألف من المواليد)	1965	1990	النقص فيما بين 1990 - 1965	النسبة المئوية للنقص
إندونيسيا	128	61	67	52
باكستان	149	103	46	25
ماليزيا	55	16	39	70,9
المغرب	145	67	78	53,7
الدول النامية	118	62	56	44,5
الدول مرتفعة الدخل	24	8	16	66,6
العالم	96	50	46	47,9

3-1 - نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	1965	1989	الزيادة فيما بين 1965 - 1989	النسبة المئوية للزيادة	نسبة إلى نصيب الفرد في الدول مرتفعة الدخل٪
إندونيسيا	1790	2750	960	53,6	80,5
باكستان	1773	2219	446	25,2	65
ماليزيا	2353	2774	421	17,9	81,2
المغرب	2112	3020	908	43,0	88,4
الدول النامية	2096	2536	440	21,0	75
الدول مرتفعة الدخل	3087	3416	329	10,6	-
العالم	2333	2740	407	17,4	80,2

2 ـ التعليم:

2 - 1 - معدل أمية الكبار	1975 (٪)	1990 (٪)	النقص فيما بين 1975-1990 (٪)
إندونيسيا	38	23	15
باكستان	79	65	14
ماليزيا	40	22	18
المغرب	72	51	21
الدول النامية منخفضة الدخل	62	40	22
الدول النامية متوسطة الدخل	29	22	7
الدول مرتفعة الدخل	01	-	-

2 - 2 - نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي من المجموعة العمرية (٪)	1965	1990	الزيادة فيما بين 1965 - 1990 (٪)
إندونيسيا	72	98*	28
باكستان	40	47	,7
ماليزيا	90	93	3
المغرب	47*	55*	8
الدول النامية	78	91*	-
الدول مرتفعة الدخل	104	100	-
العالم	83*	92*	-

*صافي القبول.

ملاحظة: الدول النامية تشتمل على الدول النامية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. جرى احتساب نسب النقص والزيادة بواسطة الكاتب.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تقارير مختلفة.

أما ماليزيا فإن انخفاض النسبة المئوية التي حققتها في العمر المتوقع عند المولد خلال الفترة فيعود إلى أنها بدأت بعمر متوقع عند المولد في عام 1970 يعادل ما حققته إندونيسيا بعد عشرين سنة، أي في عام 1990، وقد حققت ماليزيا عمراً متوقعا عند المولد في عام 1990 يقارب ما حققته الدول مرتفعة الدخل في عام 1970.

يُستَنْتَج من هذه النتائج أن هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند المولد في كل من أندونيسيا وماليزيا جاء في الوقت نفسه الذي حققت فيه الدولتان نمواً مرتفعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة 1965-1990 حيث حققتا 4.5 في المائة و4 في المائة على التوالي، (انظر الجدول 4) مما يشير إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي سيساعد في زيادة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وبعبارة أخرى تؤكد هذه المؤشرات بعدم وجود تناوب Trade off بين النمو الاقتصادي السريع، وتحقيق أهداف تلبية الاحتياجات الأساسية! وهذا ما تشير إليه أيضاً النتائج الخاصة بباكستان والمغرب؛ حيث إن معدل النمو الاقتصادي المتواضع الذي تحقق في هاتين الدولتين (2.5 في المائة و2.3 في المائة على التوالي) أدى إلى

نتائج متواضعة بالنسبة للمغرب، وضعيفة بالنسبة لباكستان، فيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند المولد خلال عشرين عاماً من 1970-1990.

2 - **معدل وفيات الأطفال**: فيما عدا الباكستان التي مازال معدل وفيات الأطفال بها يفوق متوسط ما حققته الدول النامية ككل من تخفيض لهذا المعدل بنهاية الفترة عام 1990، فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (9) تشير إلى أن الدول الثلاث الأخرى: إندونيسيا، والمغرب، وماليزيا، حققت انخفاضا يمثل 50 في المائة في كل من المغرب، وأندونيسيا، وحوالي 71 في المائة في ماليزيا خلال خمسة وعشرين عاماً من عام (1965-1990). ومن الملاحظ أن الفجوة بدأت تضيق فيما بين معدل وفيات الأطفال في ماليزيا والدول المتقدمة إلا أنها مازالت كبيرة بين كل من إندونيسيا والمغرب وبين الدول المتقدمة حيث تقدر نسبة وفيات الأطفال في إندونيسيا في عام 1990 بواحد وستين وفاة بين كل ألف طفل و 67 في المغرب مقارنة بثمانية أطفال في الدول مرتفعة الدخل (انظر الجدول رقم 9).

3 - **نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية**: بإلقاء نظرة على البيانات الواردة بالجدول رقم (9) نلاحظ أنه تقدمٌ ملموسٌ في كل من إندونيسيا، والمغرب، وماليزيا، فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية خلال الفترة (1965-1989). بينما - كباقي المؤشرات التي تفحصناها سابقا - جاء أداء الباكستان ضعيفاً، وهو أقل مما حققته الدول النامية ككل؛ حيث بينما حققت إندونيسيا زيادة قدرها 906 سعرات حرارية يومياً، أي بنسبة 53.6 في المائة، خلال الفترة (1965-1989) حققت ماليزيا زيادة تقدر بـ 421 سعراً حرارياً يوميا، أي بنسبة 18 في المائة، خلال نفس الفترة. أما المغرب فقد حققت زيادة تقدر بـ 43 في المائة، وهي أكثر الدول الأربع نجاحاً في الاقتراب من المعدل السائد في الدول مرتفة الدخل، حيث يمثل مستوى ما حققته المغرب 88.4 في المائة من المستوى السائد في الدول مرتفعة الدخل عام 1989، بينما يمثل نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية في كل من إندونيسيا، والباكستان، وماليزيا 80.5 و65 و 81.2 في المائة، على التوالي، من المستوى السائد في الدول مرتفعة الدخل.

4 - **مؤشرات التعليم**: نتناول ضمن مؤشرات التعليم مؤشرين؛ هما: معدل أمية الكبار، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وتشير البيانات الواردة

بالجدول رقم (9) أن نسبة الأمية انخفضت في كل من أندونيسيا، وماليزيا، بحيث وصلت إلى أقل من ربع السكان، بينما ماتزال هذه النسبة تصل إلى 65 في المائة في باكستان، وإلى نصف السكان في المغرب، وهو مستوى يفوق ما حققته الدول النامية منخفضة الدخل، التي يصل معدل الأمية فيها في المتوسط في عام 1990 إلى 40 في المائة (انظر الجدول رقم 9).

ويرتبط معدل أمية الكبار بمدى انتشار التعليم الابتدائي؛ حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (9) الخاصة ببيانات معدل القبول بالتعليم الابتدائي إلى وجود هذا الترابط، فيلاحظ أن كلًّا من أندونيسيا، وماليزيا اللتين استطاعتا تخفيض معدل الأمية إلى أقل من ربع عدد السكان، فإنهما استطاعتا تحقيق معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وصل إلى 98 في المائة في أندونيسيا، و 93 في المائة في ماليزيا، بينما نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى 55 في المائة في المغرب، و 47 في المائة في باكستان، وهذه النسب تنسجم مع النسب المرتفعة التي لاحظناها بالنسبة لمعدل أمية الكبار.

ويأتي هذا الأداء الضعيف في مجال التعليم بالمغرب، في الوقت الذي قامت فيه المغرب بتطبيق إصلاحات تعمل على «تحسين الخدمات المقدمة إلى الفئات المحرومة (مثل تحسين التعليم الأساسي في المناطق الريفية) وإنقاص تكاليف الوحدة (مثل تطبيق نظام الفترتين في المدارس) أو بناء القدرات المؤسِّسة (مثل تدريب العاملين) أو تحسين النوعية (مثل تدريب المعلمين)» (ريب، وسونيا كازفاللو، 16:1990). إلا أنه كما نلاحظ فإن معظم هذه الإجراءات تتجه نحو تحسين النوعية أكثر من زيادة التسهيلات لاستيعاب عدد أكبر من الملتحقين بالتعليم.

الخلاصة

ناقش هذا البحث موضوع النمو، وتوفير الاحتياجات الأساسية في أربع دول إسلامية؛ هي: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب. وبعد استعراض لبعض الجوانب النظرية لمشكلة الفقر والتنمية، والأساليب والاستراتيجيات المقترحة دولياً لتخفيف حدة الفقر في العالم، استعرضنا جهود هذه الدول في تحقيق التنمية، مع تلبية الاحتياجات لسكانها خلال الفترة (1965-1990). وقد تناولنا تحليل بيانات تتعلق بالسكان والنمو الاقتصادي مقيساً بمعدل نمو نصيب الفرد من

الناتج القومي في الفترة (1965-1990). هذا إضافة إلى استعراض خصائص كل اقتصاد من هذه الاقتصادات الأربعة، باستخدام بيانات عن الهيكل الاقتصادي، وهيكل الطلب، وهيكل الصادرات. وللتعرف على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان تناولنا مؤشرات تتعلق بالصحة، وهي العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، ونصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية، ومؤشرات تتعلق بالتعليم، وهي: معدل أمية الكبار، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وجاءت التحليلات تشير إلى بعض النتائج التالية:

1 - بالرغم من أن إندونيسيا تعد ضمن الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تتسم بارتفاع عدد سكانها، حيث تعتبر خامس دول العالم من حيث عدد السكان إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدماً ملموساً في مجال النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت في تلبية الاحتياجات الأساسية سالفة الذكر لسكانها، إضافة إلى أنها استطاعت أن تحقق انخفاضاً ملحوظاً في عدم المساواة في توزيع الدخل على طبقات المجتمع؛ بحيث ارتفع نصيب فئة أدنى 40 في المائة من السكان، مع انخفاض نصيب أعلى 20 في المائة من السكان في الدخل.

2 - تمكنت ماليزيا من تحقيق طفرة كبيرة في مستوى دخل الفرد، بحيث أصبحت في عام 1990 في عداد الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، كما أنها استطاعت تغيير الهيكل الإنتاجي لأنواع اقتصادها، بعدما كانت تعتمد على إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية، التي كانت تمثل 93 في المائة من إجمالي صادراتها في عام 1970، انخفضت إلى 39 في المائة في عام 1990، لصالح السلع الصناعية (آلات، ومعدات نقل، وصناعات أخرى) التي ارتفعت من 8 في المائة فقط، في عام 1970، إلى 61 في المائة في عام 1990، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الاحتياجات الأساسية التي قمنا بتحليلها في هذه الدراسة تشير إلى أن ماليزيا أحرزت تقدماً كبيراً في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، إلا أن الملاحظ أن ماليزيا تعتبر من الدول التي لم تتبع أسلوب إعادة توزيع الدخل مع تحقيق التنمية، كما شاهدنا من نمط توزيع الدخل (الجدول رقم 8).

3 - تمثل باكستان حالة من الحالات التي تعاني من بطء نمو الناتج الفردي، وفقر في الموارد، وسرعة في الزيادة السكانية، وسوء في توزيع الدخل، مما انعكس

على ضعف أدائها في تلبية الاحتياجات الأساسية، من خلال مؤشرات الصحة، والتعليم، التي تناولناها في هذا البحث، ونتيجة لذلك مازالت مشكلات الفقر الأساسية باقية في الباكستان. ويؤيد ضعف الباكستان في أدائها في تلبية احتياجات سكانها الأساسية نمط المصروفات الحكومية المركزية؛ حيث تشير البيانات إلى أن نسبة ما أنفقته الباكستان من مجموع المصروفات الحكومية على التنمية الاجتماعية (التعليم، والصحة، والإسكان، ووسائل الراحة، والضمان الاجتماعي) 7.5 في المائة في عام 1972، وانخفضت هذه النسبة إلى 5.8 في المائة في عام 1990، في حين استحوذ الإنفاق على الدفاع على حوالي 40 في المائة في عام 1972م وانخفض إلى حوالي 31 في المائة في عام 1990م[16].

4 - بالرغم من بطء نمو الناتج الفردي في المغرب خلال الفترة تحت الدراسة - مقارنة بمعدل النمو في إندونيسيا وماليزيا - وهو نفس المعدل الذي حققته الباكستان، إلا أنها استطاعت أن تحرز تقدماً كبيراً في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، كما لاحظنا من ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وتحقيق معدل مرتفع من نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية، إلا أن أداءها في مجال التعليم مازال متواضعاً، كما أنها أحرزت أيضاً نجاحاً متواضعاً في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

يتضح لنا من هذه النتائج ما يلي:

1 - تشير نتائج تحليل البيانات التي شملتها هذه الدراسة عن كل من إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي لن يحقق عدالة في توزيع الدخول إن لم يَصْحَب ذلك سياسات وأساليب تتخذها الحكومات نحو تحقيق هذاالهدف، وهو ما شاهدنا بالنسبة لإندونيسيا وماليزيا اللتين حققتا معدلاً مرتفعاً مماثلاً من نمو الناتج القومي الفردي، خلال الفترة محل الدراسة، ولكنهما اختلفتا في نمط توزيع الدخل؛ حيث أحرزت إندونيسيا نمطاً يخفض من سوء توزيع الدخل، في حين ظل النمط تقريباً ثابتاً في ماليزيا.

2 - إن ربط نمو الناتج القومي الفردي مع اتباع أسلوب من التنمية لايقوم على المساواة في توزيع الدخول ويضاف إلى ذلك ثبات العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية قد أفرز ضعفاً في معدلات تلبية الحاجات الأساسية للسكان، كما حدث في حالة الباكستان، إلا أن الوضع اختلف في حالة المغرب، التي حققت معدلاً من النمو في الناتج القومي الفردي مماثلاً للباكستان، إلا أنها اتخذت من الإجراءات في مجال الاحتياجات الأساسية (خاصة في مجال الصحة) ما جعلها تحقق نتائج ملموسة في تحسين نوعية الحياة.

3 - بالرغم من أن الدول محل الدراسة هي دول إسلامية، وكان من المتوقع أن تكون السياسات الحكومية فيها مهتدية بما جاءت به الشريعة الإسلامية في مجال إشاعة العدالة في توزيع الدخل من ناحية، وأن تكون اليد الخفية من ناحية أخرى ممثلة في تعاليم الإسلام السمحة، التي تقود الأفراد في تصرفاتهم الشخصية والجماعية في معالجة الفقر، سواء منها التعاليم الاختيارية، أو الإجبارية على أن يكون أداء هذه الدول متناسقاً ومتناغما في اتجاه متقارب نحو القضاء على الفقر ضمن هذا الإطار الإسلامي، إلا أننا لاحظنا التفاوت الكبير في أداء كل دولة من الدول محل الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى بعض العوامل؛ من أهمها: أن هذه الدول باعتبارها دولاً نامية مازالت في طور التغيرات الهيكلية التي تستدعي سياسات وأساليب تنموية معينة، تجد الدولة نفسها مندفعة نحو تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحقق هذه التغيرات، مع تقليل الاهتمام بتحقيق العدالة في التوزيع، سواء بقصد أم بدون قصد، مثل ماليزيا. بينما لاحظنا أنَّ إندونيسيا بالرغم من أن موقعها بالنسبة لمرحلة النمو أقل من ماليزيا إلا أنها نجحت في تحقيق التغيرات الهيكلية، وفي الوقت نفسه اتبعت أسلوب تحقيق عدالة في توزيع الدخل. بينما باكستان بالرغم من تبنيها بعض السياسات المتعلقة بأسلمة بعض الأنشطة الاقتصادية، كأسلمة الجهاز المصرفي، إلا أن أداءها في مجالات تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وفي توفير الاحتياجات الأساسية، كان مخيبا للآمال. أما المغرب فكما ذكرنا مازالت في بداية الطريق نحو تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخول، مع نجاحها في رفع معدل تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع المغربي.

الهوامش

(1) استغل كارل ماركس هذا التفكير، وركز هجومه على النظم الرأسمالية، وبنى نظريته التي مؤداها أن الطبقة البرجوازية سوف تستمر في زيادة دخولها مع زيادة فقر الطبقات الفقيرة (طبقة العمال الكادحة) حتى تنفجر الثورة على النظام الرأسمالي، وبذلك ينهار النظام، وحيث لم تتوافر البيانات الدالة على نمط توزيع الدخول في الدول المتقدمة، حتى بداية القرن العشرين، عندها بدأت حكومات الدول الرأسمالية تتخذ بعض التشريعات والقوانين، مثل قوانين التأمينات ضد البطالة، والضمان الاجتماعي، والضرائب التصاعدية والسياسات المالية والنقدية. ومع ازدياد قوة نقابات العمال استطاعت هذه الدول أن تخفض من سوء توزيع الدخول بها، وتُحقِّق حداً أدنى من مستوى معيشة معينة. وبذلك استطاعت الطبقات العاملة أن تصل إلى مستوى الطبقات الوسطى، ودخلت عصر الاستهلاك الوفير.

(2) انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990 و 1992).

(3) هذا لايعني عدم نجاح بعض الدول في تخفيض درجة سوء التوزيع في الدخل، مع حدوث التنمية، كما سنرى في حالة إندونسيا.

(4) سوف نشير إلى هذه التقارير والدراسات في الصفحات التالية.

(5) انظر أيضاً: توني أديسون وليونيل ديمبري، «تخفيف الفقر في ظل التكييف الهيكلي»، التمويل والتنمية، ديسمبر 1987م، ص ص 41-43.

(6) Norman L. Hicks, «Is there a trade off between growth & basic needs} in Poverty & Basic Needs, World Bank, September 1980, p.22.

ويحتوي هذا المرجع على عدد من المقالات التي تناقش استراتيجية الاحتياجات الأساسية والنمو الاقتصادي ذكرنا بعضها في هذا البحث.

(7) «Essentially, The basic-needs approach Shifts, attention from the goal of output maximization to proverty minimization» , Norman L. Hicks, «Growth vs Basic Needs: Is There a trade Off» World Development, Vol, 7, 1979, p.985.

(8) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990). انظر أيضاً:

World Bank, Staff, «The Financial Implication of Development Policies for Poverty Reduction», in Development Issues, Presentations to the 41 st Meeting of the Development Committee, Washington D.C., April 30, 1991, pp.29-30.

(9) يمثل العمر المتوقع عند الولادة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن نجاح توفير الرعاية الصحية وتحسن مستوى التغذية، أي نجاح توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، خاصة الفقراء منهم. انظر:

David Morawetz, Twenty Five Years of Economic Development 1950-1975, : The World Bank, Washington, D.C., 1977.

(10) للاستزادة في هذا الموضوع انظر: د. عابدين أحمد سلامة، «الموارد المالية في الإسلام»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1408-1409 هـ (1988-1989م)، ص 17-38.

(11) يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالرجوع إلى:
د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبي، القاهرة، 1975م، د. محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مصر، 1408 هـ 1988م.

(12) محمد أنس الزرقاء، «نظم التوزيع الإسلامية»، مجلة أبحاث الاقتصادالإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، صيف 1404 هـ - 1984م، ص 22.

(13) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1992م)، جدول رقم 26.

(14) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990م)، ص 135.

(15) The World Bank, World Development Report, 1991, pp. 38-39.

(16) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام (1992م).

المصادر العربية

البنك الدولي

سنوات مختلفة تقرير عن التنمية في العالم (باللغة الانجليزية) تقارير مختلفة.

1980 تلبية الاحتياجات الأساسية: عرض شامل، «الفقر والاحتياجات الأساسية» سبتمبر.

توني أدليون وليونيل ديميري

1987 «تخفيف الفقر في ظل التكيف الهيكلي» التمويل والتنمية، ديسمبر :41-43.

عابدين أحمد، سلامه

1989/88 «الموارد المالية في الإسلام»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1408/1409 هـ، 17-38.

مايكل، والتون
1990 «محاربة الفقر: التجربة والآفاق» التمويل والتنمية، سبتمبر 1990: 2-5.

محبوب، الحق
1977 ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد أنس، الزرقاء
1984 «نظم التوزيع الاسلامية» مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، صيف 1404 هـ 1-51.

محمد فتحي، صقر
1988 تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بمصر.

هلينا ريب وسونيا كازفاللو
1990 «التكيف والفقراء»، التمويل والتنمية، سبتمبر 15-17.

يوسف، القرضاوي
1975 مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبي.

المصادر الأجنبية

Braun, Gerald,
1990 "The Poverty of Conventional Development Concepts", Economics, Vol. 42, pp. 54-66.

Chenery, HolliS. B.
1980 "Poverty and Progress choices for the Developing World", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September)) pp. 26-30.

Hicks, Norman
1980 "Is there a trade off between Growth and Basic Needs", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September) pp. 22-25.

———
1979 "Growth Vs Basic Needs: Is there a trade off", World Development, Vol, 7, pp. 94-985.

International labor office (ILO)
1976 Employment, Growth and Basic Needs: A One World problem, Report of the Director General of the I.L.O., Geneva.

Kuznets, Simon
1955 "Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, (March) pp. 1-28.

Morawetz., David,
1977 Twenty Five Years of Economi Development, 1950-1975, The World Bank, Wahington, D.C.

Sangmeister, Hartmut
1983 "Statistical of a Development Policy Orientated to Basic Needs", Economics, Vol. 27, pp. 90-108.

Streeten, Paul
1980 "From Growth to Basic Needs", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September) pp. 5-8.

The World Bank,
World Development, Report, English editions, various reports, Washington, D.C.

The World Bank Staff
1991 "The Financial Implications of Development Policies for Poverty Reduction" in Development Issues, Presentations to the 41st Meeting of the Development Committee, Washington, D.C., (April 30) pp. 28-38.

The World Bank,
1992 Social Indicators of Development, 1991-1992, Washington, D.C.

استلام البحث : يونيو 1964

اجازة البحث : يوليو 1995

Growth and Basic Needs: A case study of some Moslem Countries

Fayez Ibrahim Al-Habib
King Saud University

In many developing countries, rapid growth has failed to eliminate or even reduce widespread absolute poverty. Understandably, for these countries, the main issue of concern is that of growth versus meeting basic needs.

The paper investigates this issue starting with a brief review of the related theories and the findings of empirical studies. A case study on four Moslem countries - namely Indonesia, Morocco, Pakistan, and Malaysia - to assess their success on reducing income inequality and poverty during 1965-1990, is also presented. The findings, in the case of Malaysia, show a very limited contribution of economic growth in reducing poverty and inequalities of income distribution, The success of Indonesia, and to some extent Morocco, in improving the quality of life and reducing inequalities is the result of the relevant special policies applied by these governments. Whereas, the failure of Pakistan to achieve such results is ascribed to the weak performance of its economy for the period under review, and to the lack of government policies in this regard.